

Distr.: General
29 August 2024
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والأربعون
جنيف، 4-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

جمهورية الكونغو الديمقراطية

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

- 1- تقدم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا التقرير في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.
- 2- ويعكس إعداد هذا التقرير وتقديمه تصميم البلد على احترام التزاماته وتعهدهاته في مجال حقوق الإنسان رغم السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتسم بانعدام الأمن في جزئه الشرقي.
- 3- وقد صيغ هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 الصادر في حزيران/يونيه 2007 وفي المقرر 119/17 الصادر في حزيران/يونيه 2011 الذي يتضمن المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها المجلس لإعداد المعلومات التي ستستخدم في استعراض الجولة الرابعة والجولات اللاحقة.
- 4- ويتضمن التقرير تقريراً مرحلياً عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة وتقريراً مرحلياً عن تنفيذ الالتزامات الطوعية، والتحديات الجديدة، ولا سيما التقدم الذي أحرز والصعوبات التي ووجهت وكذلك الصعوبات التي يحتمل أن تستوجب دعماً من المجتمع الدولي.
- 5- ويتمحور التقرير حول المسائل التالية: وصف المنهجية والعملية العامة لجمع المعلومات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل (أولاً)؛ والتطورات التي حدثت منذ الجولة الثالثة من الاستعراض العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بالإطار المعايير والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (ثانياً)؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع (ثالثاً)؛ واحترام الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان (رابعاً)؛ ومتابعة الاستعراض السابق (خامساً)؛ والتقدم المحرز وأفضل الممارسات والتحديات والقيود التي تعترض تنفيذ التوصيات التي حظيت بالتأييد (سادساً)؛ والأولويات والمبادرات والتعهدات الوطنية التي نُفذت (سابعاً)؛ والتوقعات (ثامناً).

أولاً- المنهجية وعملية التشاور العامة لإعداد المعلومات المقدمة

ألف- متابعة تنفيذ التوصيات

- 6- في نهاية الاستعراض المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في 7 أيار/مايو 2019، حظيت 239 توصية بالتأييد.
- 7- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نظمت وزارة حقوق الإنسان، من خلال اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، حلقة عمل تمهيدية لتصنيف التوصيات الـ 239 حسب الموضوع، تلتها حلقة عمل موسعة مع ممثلي عدد من الوزارات القطاعية الرئيسية والإدارات الحكومية المختصة، إضافة إلى منظمات من المجتمع المدني وبدعم تقني ومالي من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ومنظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل، وسمحت بالتحقق من صحة جدول التصنيف المواضيعي للتوصيات وتحديد مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في التنفيذ، استناداً إلى خطة متكاملة للتوصيات المقدمة من الآليات الأخرى لحماية حقوق الإنسان.
- 8- ولتيسير نشر التوصيات التي حظيت بالتأييد في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، أعدت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان وثيقة توعية تحت رعاية وزارة حقوق الإنسان وبدعم تقني ومالي من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، تلاها تنظيم برنامجين إذاعيين وتلفزيونيين، لا سيما على القناة التلفزيونية الوطنية RTNC رقم 2، بمشاركة الأمناء الدائمين للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان وممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وعلى إذاعة أوكابي التابعة للأمم المتحدة.

باء - إعداد تقرير منتصف المدة

9- أعدت الحكومة، للوفاء بالتزامها الطوعي، تقريراً وطنياً لمنتصف المدة وقدمته في عام 2022، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بعد مشاورات جمعت ممثلين عن العديد من الوزارات القطاعية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني المواضيعية.

جيم - إعداد التقرير الوطني

10- أُعد هذا التقرير وقُدّم وفق المراحل التالية:

- مشاورات مع الوزارات القطاعية الرئيسية والمؤسسات والإدارات الأخرى المختصة، ولا سيما رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والمجلس الأعلى للقضاء والبرلمان من خلال اللجان الدائمة للجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، والأسرة والطفل، والدفاع والأمن، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المواضيعية في كينشاسا والمقاطعات، بهدف جمع معلومات عن التدابير التشريعية والإدارية وكذلك السياسات والخطط والبرامج والاستراتيجيات والإجراءات التي نُفذت على مستويات شتى في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2019 وأذار/مارس 2024، فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي حظيت بالتأييد؛
- جمع البيانات في المقاطعات بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وصناديق الاستعراض الدوري الشامل الاستثنائية، وعلى وجه الخصوص: إكواتور؛ وتشوبو، وكاتانغا العليا، ومانيما، وكينشاسا؛
- إعداد اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان مشروع التقرير الوطني؛
- تنظيم حلقة عمل في كينشاسا للتحقق من صحة التقرير الوطني الذي سيقدّم إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل ضمّت ممثلين عن المؤسسات العامة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق

11- منذ أيلول/سبتمبر 2019، شهد الإطار المعياري والمؤسسي لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطوراً ملحوظاً، لا سيما مع اعتماد العديد من النصوص القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ألف - الإطار المعياري

12- اعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ استعراضها الدوري الشامل الأخير الصكوك القانونية التالية:

- القانون التنظيمي المتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها؛
- القانون المتعلق بالنهوض بالشعوب الأصلية من البيغمي وحمايتهم؛
- القانون المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤوليتهم؛
- القانون المحدد للمبادئ الأساسية لنظام السجون؛

- القانون المعدّل والمكمّل لقانون العقوبات الكونغولي لعام 1940، خاصة في مجال منع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه؛
- القانون المحدّد للمبادئ الأساسية المتعلقة بحماية ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والجرائم الأخرى وتعويضهم؛
- المرسوم بقانون المعدّل والمكمّل للمرسوم الصادر في 30 كانون الثاني/يناير 1940 بشأن قانون العقوبات الكونغولي فيما يتعلق بالعنف الجنسي؛
- المرسوم المنشئ لمجلس الطفولة الوطني؛
- المرسوم المنشئ لصندوق خاص لتوزيع التعويضات على ضحايا أنشطة أوغندا غير المشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو ورثتهم؛
- المرسوم المنشئ لصندوق تطوير الخدمة الشاملة؛
- المرسوم الوزاري المتعلق بإنشاء مركز الرصد والإنذار الإنساني وتنظيمه وتشغيله.

باء - الإطار المؤسسي

- 13- وضعت جمهورية الكونغو الديمقراطية هياكل كثيرة تسهم في حسن سير سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان، أهمها ما يلي:
- الصندوق الوطني لجبر ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وضحايا الجرائم في حق سلم البشرية وأمنها؛
 - الصندوق الخاص لجبر ضحايا أنشطة أوغندا غير المشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعويضهم؛
 - صندوق التضامن الوطني والإدارة الإنسانية للكوارث؛
 - صندوق التدخل البيئي؛
 - هيئة تنظيم سوق الكربون؛
 - مكتب المياه الكونغولي؛
 - المكتب الوطني لتحقيق الاستقرار الأسري.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع

ألف - احترام الالتزامات الدولية

- 14- منذ التقرير الوطني الثالث المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل، قصد احترام حقوق الإنسان وصونها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتخذت العديد من التدابير التشريعية والقضائية والإدارية لتدعيم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- 15- وتشمل هذه التدابير على وجه الخصوص اعتماد القانون رقم 027/23 بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤوليتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإصدار أحكام على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة وتنظيم حملات التوعية العامة بقضايا حقوق الإنسان.

باء - التعهدات والالتزامات الطوعية

16- في كانون الأول/ديسمبر 2023، خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقيم في جنيف، تعهدت حكومة الجمهورية طواعيةً بخمسة التزامات في مجال حقوق الإنسان:

- بذل كل ما في الوسع للحد من حالات العنف ضد النساء والفتيات من خلال الوقاية والرعاية والإجراءات القضائية، ومواصلة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها على مستوى القارة في سياق الذكورة الإيجابية؛
- تحويل الحق في التنمية إلى حقيقة واقعة من خلال سياسات وتدابير تشريعية في مختلف المجالات، بما في ذلك قطاع الصناعات الاستخراجية لإزالة العقبات التي تعترض التنمية وضمان الاستدامة البيئية، وتجسيد أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك المصابين بالمهق والشعوب الأصلية من البيغمي، من خلال تدابير ملموسة في مجالات التعليم والتدريب المهني والإسكان والصحة والعمالة والوصول إلى العدالة؛
- تعزيز حماية المدنيين من خلال خفارة مجتمعية وجيش جمهوري يحترمان حقوق الإنسان ومن خلال آليات فعالة للمساءلة مثل الادعاء العام العسكري والمفتشية العامة للشرطة، وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على جميع المستويات، بما في ذلك استخدام خبرات الطب الشرعي، سواء عن تجاوزات وانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية أو عن الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال محاكم وهيئات قضائية مستقلة مزودة بالموارد البشرية والمادية اللازمة لتلبية احتياجات سكان الكونغو؛
- تعزيز العدالة الانتقالية من خلال تنفيذ السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، والدعم الفعال لإعادة تفعيل هيئة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان، وهي الإطار الوحيد للتشاور والتعاون الذي يضم الجهات الفاعلة الوطنية والدولية العاملة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- تعزيز حيز المجتمع المدني من خلال حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ودعم المنظمات والجمعيات المجتمعية المعنية بإدماج النساء والشباب وإشراكهم في مبادرات تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي والتنمية المجتمعية وحماية البيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

17- وقد نتج عن تنفيذ بعض هذه التعهدات ما يلي:

- إنشاء "وحدة تقنية مشتركة للذكورة الإيجابية" داخل وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفولة ممثلة في كل مقاطعة من مقاطعات الجمهورية؛
- اعتماد 4 مراسيم في 7 آذار/مارس 2024 لتنفيذ القانون المتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها، ولا سيما بشأن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وإمكانية الوصول، وإنشاء صندوق وطني لدعم إمكانية الوصول وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، والتسهيلات الإدارية والضريبية والجمركية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إنشاء لجنة علمية للعدالة الانتقالية تحت رعاية وزارة حقوق الإنسان وضعت مشروع سياسة وطنية للعدالة الانتقالية في عام 2021؛

- تنظيم مشاورات وطنية للعدالة الانتقالية في 14 مقاطعة من مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية: كينشاسا - كونغو الوسطى - كاساي - كاساي الوسطى - كاساي الشرقية - لوالابا - تانغانيكا - سانكورو - لومامي - تشووبا - كاتانغا العليا - لومامي العليا - أولي العليا - أولي السفلى؛
- إنشاء اللجنة الإقليمية للحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى وبدء أعمالها؛
- إنشاء صندوق تعويضات العدالة الانتقالية بميزانية قدرها 2 000 000 000 فرنك كونغولي، أي ما يعادل 788 800 دولار أمريكي؛
- إعادة تفعيل هيئة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان من خلال تعيين أعضاء الأمانة التقنية ولجنة الخبراء واللجنة التوجيهية؛

18- ونُظمت الأنشطة التالية في إطار تنفيذ بعض هذه التعهدات أيضاً:

- تحديد يوم 2 آب/أغسطس من كل عام "اليوم الوطني لإحياء ذكرى جينوكوست"؛
- في الفترة الممتدة من 22 إلى 23 شباط/فبراير 2024، تدريب 70 شخصاً في كينشاسا، من بينهم 30 امرأة، من قبل الصندوق الوطني لجبر ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع وغيره من الجرائم المخلة بسلم البشرية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية (FONAREV) حول "التحضير لمهام التوثيق والتصديق على الأحداث في المقاطعات"؛
- في الفترة الممتدة من 9 إلى 15 نيسان/أبريل 2024، تدريب 26 ضابط شرطة في كاليما بمقاطعة تانغانيكا، من بينهم 4 ضباط وضباط كبار من المفتشية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية، وضابط واحد من الشرطة التقنية والعلمية وضباط من الشرطة القضائية من مكونات شتى من الشرطة في مقاطعة تانغانيكا، حول "حماية حقوق الإنسان والخبرة في مجال الطب الشرعي في التحقيقات"؛
- في الفترة الممتدة من 5 إلى 7 حزيران/يونيه 2024، بناء قدرات 30 ضابطاً من ضباط الشرطة القضائية من وحدة حماية الطفل ومكافحة العنف الجنسي التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية حول "منع انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي ورصدها بفعالية"؛
- في تموز/يوليه 2024، تدريب 150 طالباً في الشرطة القضائية في بوكافو بمقاطعة كيفو الجنوبية في شكل مدخل إلى الطب الشرعي؛
- في الفترة الممتدة من 17 إلى 18 تموز/يوليه 2024، تدريب 37 قاضياً مدنياً وعسكرياً من 4 ولايات قضائية في مدينة كينشاسا حول "مكافحة التعذيب وبروتوكول اسطنبول"، نظمه المجلس الأعلى للقضاء.

جيم - التوعية العامة بحقوق الإنسان

- 19- في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، نظمت وزارة حقوق الإنسان، بمناسبة الأيام الدولية لحقوق الإنسان ودعم ضحايا التعذيب، مسابقات في الخطابة حول مواضيع حقوق الإنسان مفتوحة لطلاب الجامعات الوطنية. ومُنح الفائزون جوائز تشجيعية متنوعة.
- 20- وخلال عام 2023، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظمت وزارة حقوق الإنسان بالتعاون مع شركائها العديد من أنشطة التوعية العامة بحقوق الإنسان في المدارس والجامعات والكنائس في جميع أنحاء البلاد.

21- وفي إطار اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد (2 نيسان/أبريل 2024)، نظمت الوزارة المكلفة بالأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة حملة توعية عامة حول التوحد لمدة أسبوع من 2 إلى 8 نيسان/أبريل 2024 في جميع أنحاء مدينة كينشاسا.

دال- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

- 22- يشارك وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، ممثلاً بوزارة حقوق الإنسان، بانتظام في دورات مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات وكذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- 23- وتتعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً تعاوناً وثيقاً مع مختلف الإجراءات الخاصة، ولا سيما الخبراء المعيّنين في إطار الوضع الذي كان سائداً في مقاطعة كاساي.
- 24- ومنذ نهاية جولة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة، أعدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وقدمت التقارير التالية بموجب تعهداتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

هيئات الأمم المتحدة

- تقرير إضافي إلى التقرير الدوري الرابع بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- تقرير إضافي إلى التقرير الدوري الثاني بشأن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- عرض التقرير الدوري السادس بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تقديم التقرير الأولي بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تقديم التقرير الاستثنائي بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- تقديم تقرير منتصف المدة للاستعراض الدوري الشامل.

هيئات الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

- التقارير الدورية الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر بشأن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والتقرير الدوري الثاني بشأن تنفيذ بروتوكول ميثاق حقوق المرأة في أفريقيا.

لجنة الخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهه:

- عملية الإعداد والتقديم جارية؛
- فُرج من إعداد التقرير وصياغته؛
- لم يتبق سوى تحقق جميع الجهات صاحبة المصلحة من صحة التقرير وتقديمه.

رابعاً - متابعة التوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل

ألف - التصديق على المعاهدات

التوصيات: 1-119؛ 3-119؛ 5-119؛ 19-119؛ 20-119؛ 21-119؛ 22-119؛ 23-119؛ 24-119؛ 25-119؛ 26-119

25- منذ 23 شباط/فبراير 2022، أودعت جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الاتحاد الأفريقي صك التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا المؤرخة 22-23 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وذلك بعد اعتماد البرلمان القانون رقم 025/14 المؤرخ 8 تموز/يوليه 2014 الذي يجيز التصديق عليها.

26- وفيما يخص الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية المؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 1954 واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية المؤرخة 30 آب/أغسطس 1961، أعدت الحكومة مشروع قانونين للتصديق عليهما، وهي بصدد التحضير لعرضهما على البرلمان.

باء - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

التوصيات: 54-119؛ 56-119؛ 57-119؛ 58-119؛ 59-119

27- في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، أقرت الجمعية الوطنية الأعضاء الجدد في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وفي 23 كانون الثاني/يناير 2023، نصبهم رئيس الجمهورية؛ وفي 23 آذار/مارس 2023، أدوا اليمين أمام المحكمة الدستورية.

28- وتبلغ موارد الميزانية المخصصة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السنة المالية 2024 ما قيمته 647 171 668 فرنكاً كونغولياً، أي ما يعادل 70 159 012 دولاراً أمريكياً، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن الميزانيات السابقة. (انظر الغاية 6 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

جيم - اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان

التوصية: 41-119

29- منذ عام 2020، أصبح لدى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان موظفون يعينهم وزير حقوق الإنسان وتدفع لهم الخزنة رواتبهم؛ وجُهزت بمبنى في عام 2021.

30- وبالمثل، زودت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من خلال مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان بالمعدات ومواد العمل اللازمة لعملياتها.

31- ولدى هذه اللجنة حتى الآن بند اعتماد في ميزانية وزارة حقوق الإنسان لعام 2024 يبلغ 200 000 000 فرنك كونغولي، أي ما يعادل 78 880 دولاراً أمريكياً. (الغاية 6 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

دال - التعاون مع الآليات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

التوصيات: 119-28؛ 119-32؛ 119-33؛ 119-34

32- منذ عام 2019، تعمل حكومة الجمهورية، من خلال وزارة العدل وحافظ الأختام ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة حقوق الإنسان، على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير A/HRC/41/31 المؤرخ 7 أيار/مايو 2019 من تقرير فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي، ولا سيما من خلال إدانة القتل المزعومين لاثنتين من خبراء الأمم المتحدة في كاساي بتهمة القتل العمد.

33- ومنذ أن صادقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، هناك اتفاق تعاون قضائي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمحكمة الجنائية الدولية، جُدد في 2 حزيران/يونيه 2023.

34- وتواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل مع منظومة الأمم المتحدة وشركائها الدوليين، لا سيما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

هـ - الآلية الوقائية الوطنية لمنع التعذيب

التوصيات: 119-47؛ 119-48؛ 119-49؛ 119-50؛ 119-51؛ 119-52؛ 119-53؛ 119-55

35- في 10 شباط/فبراير 2023، وضعت لجنة مخصصة أنشئت بمبادرة من وزارة حقوق الإنسان وتتألف من ممثلين عن مؤسسات الدولة المعنية بالموضوع وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، بمساعدة تقنية من خبراء اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، مشروع قانون أولي لإنشاء آلية وقائية وطنية لمنع التعذيب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع مراعاة متطلبات البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك مبادئ باريس.

36- وسيعرض على البرلمان قريباً مشروع القانون الأولي المتعلق بإنشاء الآلية الوقائية الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بعد عرضه على اللجنة المعنية بالقوانين ثم على مجلس الوزراء. (الغائتان 2 و3 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

واو - حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين

التوصيات: 119-90؛ 119-91؛ 119-92؛ 119-97؛ 119-99؛ 119-100؛ 119-101؛ 119-102؛ 119-103؛ 119-104؛ 119-108؛ 119-110؛ 119-97

37- إضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير بيئة مواتية لممارسة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عموماً، والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان خصوصاً، أنشطتهم أو رسالتهم، يجدر بالإشارة ما يلي:

- عقد مشاورات وطنية حول الاتصال ووسائل الإعلام في الفترة من 26 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2022 في كينشاسا بهدف تقييم وضع الصحافة والصحفيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- نشر المرسوم بقانون رقم 009/23 الصادر في 13 آذار/مارس 2023 الذي يحدد شروط ممارسة حرية الصحافة وحرية الإعلام والبرث الإذاعي والتلفزيوني ووسائل الإعلام المطبوعة أو أي وسيلة اتصال أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

- إصدار القانون رقم 027/23 المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2023 بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤوليتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- اعتماد المرسوم رقم 2019/001 الصادر في 30 تشرين الثاني/نوفمبر بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مقاطعة كيفو الشمالية؛
- المرسوم المقترح لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مقاطعة أوبانغي الجنوبية.

زاي - تحسين الإطار القانوني المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

التوصيتان: 36-119؛ 37-119

- 38- منذ عام 2019، اتخذت جملة من المبادرات الرامية إلى تحسين الإطار القانوني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال سن القوانين التالية:
- المرسوم بقانون رقم 058/20 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2020 بشأن العفو الجماعي عن العديد من الأفراد والسياسيين؛
 - القانون التنظيمي رقم 003/22 المؤرخ 3 أيار/مايو 2022 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها؛
 - القانون رقم 030/22 المؤرخ 15 تموز/يوليه 2022 بشأن حماية حقوق الشعوب الأصلية من البيغمي وتعزيزها؛
 - القانون رقم 067/22 المؤرخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعدّل والمكمّل للمرسوم المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 1940 المتعلق بقانون العقوبات الكونغولي بشأن منع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه؛
 - القانون رقم 065/22 الذي يحدد المبادئ الأساسية المتعلقة بحماية ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وضحايا الجرائم في حق سلم البشرية وأمنها المؤرخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2022؛
 - المرسوم بقانون رقم 009/23 الصادر في 13 آذار/مارس 2023 الذي يحدد شروط ممارسة حرية الصحافة وحرية الإعلام والبيث الإذاعي والتلفزيوني ووسائل الإعلام المطبوعة أو أي وسيلة اتصال أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
 - القانون رقم 028/23 المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2023 بشأن المبادئ الأساسية لنظام السجون؛
 - القانون رقم 027/23 المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2023 بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤوليتهم؛
 - المرسوم بقانون رقم 024/23 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2023 المعدّل والمكمّل للمرسوم المؤرخ 6 آب/أغسطس 1959 المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالرسوم القانونية المجانية لضحايا العنف الجنساني.

حاء - بناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان

التوصيات: 119-39؛ 119-63؛ 119-64؛ 119-66؛ 119-67؛ 119-193؛ 119-147

39- عموماً، بعد الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية، استمرت وحدات التدريب لبناء قدرات قوات الأمن والدفاع، لا سيما في أكاديمية الشرطة الوطنية الكونغولية، حيث تلقت دفعتان من مفوضي الشرطة تدريباً في مجال حقوق الإنسان منذ عام 2022.

40- ويجدر بالإشارة أيضاً أن نهج "حقوق الإنسان" أدرج في وحدات التدريب في الأكاديميات العسكرية وأكاديميات الشرطة الوطنية.

41- وفي عامي 2020 و 2021، تلقت قوات الدفاع والأمن تدريباً في مجال حقوق الإنسان من خلال دائرة التربية المدنية والوطنية والعمل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تُرب 1571 جندياً في أيار/مايو 2024 في مقاطعة إكواتور.

42- وإضافة إلى قوات الدفاع والأمن، تلقى أفراد من إدارات حكومية أخرى أيضاً تدريباً في مجال حقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنسي. (الغابتان 4 و 7 من الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة).

طاء - الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة - الحق في الحرية - الحق في الأمن الشخصي - إقامة العدل - مكافحة الإفلات من العقاب - سيادة القانون - الحريات الأساسية

التوصيات: 119-69؛ 119-62؛ 119-89؛ 119-83؛ 119-93؛ 119-94؛ 119-95؛ 119-96؛ 119-98؛ 119-105؛ 119-106؛ 119-107؛ 119-109؛ 119-111؛ 119-112؛ 119-118؛ 119-119

43- اتخذت التدابير التالية في إطار تنفيذ التوصيات:

- إصدار القانون رقم 067/22 المؤرخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعدّل والمكمل للمرسوم المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 1940 المتعلق بقانون العقوبات الكونغولي بشأن منع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه؛
- تفعيل وكالة منع الاتجار بالبشر ومكافحته؛
- إصدار المرسوم بقانون رقم 058/20 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2020 بشأن العفو الجماعي عن العديد من الأفراد والسياسيين؛
- إصدار القانون المتعلق بالتصديق على المرسوم بقانون رقم 009/23 الصادر في 13 آذار/مارس 2023 الذي يحدد شروط ممارسة حرية الصحافة وحرية الإعلام والبرث الإذاعي والتلفزيوني ووسائل الإعلام المطبوعة أو أي وسيلة اتصال أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- إصدار قانون التصديق على المرسوم بقانون رقم 010/23 المؤرخ 13 آذار/مارس 2023 بشأن المدونة الرقمية. (الغاية 6 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

باء - مكافحة الإفلات من العقاب

التوصيات: 119-68؛ 119-70؛ 119-113؛ 119-116؛ 119-194؛ 119-195؛ 119-200؛ 119-201؛ 119-202؛ 119-203؛ 119-120؛ 119-121؛ 119-122؛ 119-124؛ 119-125؛ 119-126؛ 119-127؛ 119-128؛ 119-129؛ 119-130؛ 119-131؛ 119-132؛ 119-133؛ 119-134؛ 119-135؛ 119-136؛ 119-137؛ 119-138؛ 119-139؛ 119-140؛ 119-141؛ 119-142؛ 119-143؛ 119-144؛ 119-146

44- أدت مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منذ عام 2019 إلى زيادة عدد القضايا التي حُقق فيها وقوضي مرتكبوها، ولا سيما من قبل المحاكم العسكرية، وذلك وفقاً للإحصاءات التالية:

- عدد القضايا الواردة: 2 472.
- عدد القضايا التي نُظر فيها: 1 027.
- عدد القضايا التي لم ينظر فيها: 1 445.
- نسبة القضايا التي نظر فيها: 41,55 في المائة.
- نسبة القضايا التي لم ينظر فيها: 58,4 في المائة.
- عدد التحقيقات التي أُجريت: 3 917.

كاف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في العمل والحق في أجر لائق والحق في الضمان الاجتماعي

التوصيات: 119-46؛ 119-60؛ 119-78؛ 119-79؛ 119-148؛ 119-151؛ 119-152؛ 119-153؛ 119-154؛ 119-155؛ 119-156؛ 119-157؛ 119-158؛ 119-159؛ 119-160؛ 119-161؛ 119-162؛ 119-163؛ 119-164؛ 119-165؛ 119-166؛ 119-167؛ 119-168؛ 119-169؛ 119-170؛ 119-171؛ 119-172؛ 119-179؛ 119-180؛ 119-174

45- اعتمدت التدابير التالية قصد تنفيذ هذه التوصيات:

- مواصلة عملية مجانية التعليم الأساسي، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة دمج عدد كبير من الأطفال في نظام التعليم؛
- ارتفاع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس من 114,8 في المائة في عام 2022 إلى 115,7 في المائة في عام 2023؛
- استهلال التغطية الصحية الشاملة في عام 2022 في إطار تعزيز نظام الضمان الاجتماعي وتطوير التأمين الصحي؛
- اعتماد خريطة طريق وطنية مقسمة إلى 5 محاور استراتيجية؛
- إلغاء الدفع المباشر من خلال نظام تأمين صحي مكثف وموجه حسب فئة السكان، وفقاً للفقرة 1 من المادة 70 من القانون رقم 002/17 المؤرخ 8 شباط/فبراير 2017 الذي يحدد المبادئ الأساسية المتعلقة بتأمين المنفعة المتبادلة والذي يجعل التأمين الصحي إلزامياً لجميع الأشخاص والذي يمكن من حجب الاشتراكات من المصدر؛

- إنشاء المؤسسات العامة الخمس التالية بموجب مرسوم مؤرخ 9 نيسان/أبريل 2022:
- الوكالة الوطنية للهندسة السريرية والمعلوماتية الصحية التي تحولت إلى الوكالة الوطنية للهندسة السريرية والصحة الرقمية (ANICNS).
- هيئة تنظيم التغطية الصحية الشاملة ومراقبتها (ARC-CSU).
- صندوق تعزيز الصحة (FPS).
- صندوق التضامن الصحي (FSS).
- المعهد الوطني للصحة العامة (INSP).
- 46- واعتمدت التدابير التالية أيضاً في السياق نفسه:
- تنفيذ مشروع تنمية الأقاليم البالغ عددها 145 إقليماً (PDL-145)؛
- رسم السياسة الوطنية للتوظيف والتدريب المهني؛
- تنفيذ سياسة واستراتيجية تطبيق السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية (PNPS)؛
- مواصلة تحديث الإدارة العامة وتجديدها من خلال المدرسة الوطنية للإدارة (الفصول الخامس والسادس والسابع والثامن) التي دربت 400 موظف حكومي في الفترة 2019-2022؛
- التوظيف التنافسي للدفعة الرابعة من برنامج المهنيين الشباب (JPO) البالغ عددهم 1 000 شاب وفقاً لنظام الموظفين الحكوميين والموظفين العموميين؛
- توسيع نطاق الهياكل القياسية للدفعة الثانية في 13 إدارة مركزية من أجل الانتقال إلى الميزانية البرنامجية في وزارات شتى؛
- إحالة أكثر من 4000 موظف حكومي إلى التقاعد من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للموظفين العموميين (CNSSAP)؛
- إنشاء نظام التأمين الصحي الإلزامي الشامل (RAMU) بموجب القانون رقم 37-2014 المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2014، والمكمل والمعدل بالقانون رقم 12-2023 المؤرخ 12 أيار/مايو 2023؛
- اعتماد برنامج تشغيل الشباب (PROYEN)؛
- إنشاء الآلية الوطنية لدعم تنفيذ الخطة الوطنية لتشغيل الشباب ورصده؛
- اعتماد مشروع بدء التشغيل وريادة الأعمال: برنامج PAD MPME لتمويل مشاريع الشباب وبرامج التنمية للابتكار وريادة الأعمال الشبابية بتمويل قدره 100 مليون دولار لتمويل الشباب في المدارس والجامعات؛
- توظيف 2 000 مفتش عمل في أيلول/سبتمبر 2023؛
- توظيف 75 مفتشاً مالياً في كانون الأول/ديسمبر 2021؛
- وضع الحد الأدنى للأجور المضمون (SMIG) ومراقبة تطبيقه؛
- إنشاء المجلس الوطني للشهادات المهنية (CNCP)؛
- تنظيم جلسات المجلس الوطني للعمل (CNT) (أرباب العمل والعمال والدولة)؛

- تحديث السجل الأساسي للموظفين الحكوميين (FRAP) لضبط أعداد الموظفين، وزيادة رواتب الموظفين الحكوميين، ومواءمة ظروف عمل الموظفين الحكوميين والمعلمين والأطباء الجدد؛
- تنظيم حلقة عمل في عامي 2021 و2022 عن ترشييد أسعار وتعريفات المنتجات والخدمات الصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- التوقيع في عام 2021 على المرسوم رقم CAB/MIN/ECONAT/JKY/DELD/2021/007 الصادر في 7 آب/أغسطس 2021 الذي يثبت تعريف الخدمات الجوية على الشبكات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

47- إن التغطية الصحية الشاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الخيار السياسي الذي اتخذه رئيس الدولة للتعبير عن التزامه بضمان الصحة للجميع، والحصول على الخدمات والرعاية الصحية الجيدة، وتوزيعها توزيعاً عادلاً ودون أن يؤدي ذلك إلى عائق مالي لجميع فئات السكان، وذلك وفقاً لتوصية منظمة العمل الدولية رقم 202 وللمادة 47 من الدستور. (الغايتان 3 و4 من الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة؛ الغايتان 3 و7 من الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة؛ الغاية 3 من الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة).

لام- الفئات الضعيفة

التوصيات: 119-149؛ 119-150؛ 119-181؛ 119-182؛ 119-264

- 48- من أجل تعزيز برامج رعاية الفئات الأضعف، أنشئت وزارة جديدة مسؤولة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الضعفاء ذات أمانة عامة.
- 49- ويضاف إلى ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الإنساني المسؤولة خاصة عن الكوارث الإنسانية ورعاية الضعفاء.
- 50- وصدرت أربعة مراسيم تنفيذ القانون المتعلق بتحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الضعفاء وحمايتهم.
- 51- وإضافة إلى ذلك، نُظمت حملة وطنية للتعريف بقانون الأشخاص ذوي الإعاقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. (الغايتان 2 و3 و4 من الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة).

ميم- حقوق المرأة

التوصيات: 119-80؛ 119-61؛ 119-81؛ 119-183؛ 119-184؛ 119-185؛ 119-186؛ 119-187؛ 119-188؛ 119-189؛ 119-190؛ 119-191؛ 119-215؛ 119-216؛ 119-217؛ 119-218؛ 119-219؛ 119-220؛ 119-221؛ 119-222؛ 119-223؛ 119-224؛ 119-225؛ 119-226؛ 119-227؛ 119-228؛ 119-229؛ 119-230؛ 119-231؛ 119-232

- 52- أدى تنفيذ هذه التوصيات، منذ جولة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة، إلى إنشاء صندوق لتعويض ضحايا العنف الجنسي والجسدي والجرائم الأخرى (FONAREV)، إلى جانب مرسوم مؤسسة "المراكز الجامعة" التي تهدف إلى زيادة توفير الخدمات المتعددة القطاعات للناجيات من العنف الجنسي.

- 53- وجمهورية الكونغو الديمقراطية طرف في البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وعُمت المادة 14 من البروتوكول المذكور مرات عدة بغية تطبيق أحكامه.
- 54- ووضع البرنامج الوطني للصحة الإنجابية المبادئ التوجيهية لتطبيق الإجهاض المأمون.
- 55- وفيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية 2018-2022 لتطبيق القرار 1325، اتخذت العديد من الإجراءات، من بينها إنشاء الأمانة 1325 في المقاطعات، تلاها تنظيم دورات تدريبية وتوعوية للمنظمات العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، وكذلك قادة الرأي والشباب.
- 56- وفي السياق نفسه، اعتُمدت الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف الجنساني، التي روجعت في عام 2020، وتلتها حملة عدم التسامح إطلاقاً التي أُطلقت في 19 حزيران/يونيه 2021، والمؤتمر الأول للرجال حول الرجولة الإيجابية الذي عقد في كينشاسا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
- 57- وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، يجدر بالإشارة أن وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفولة أعدت "الاستراتيجية الوطنية لمشاركة المرأة السياسية في الحوكمة الديمقراطية" التي ستعتمد قريباً. (الغاية 4 من الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، الغايات 1 و2 و3 و4 و5 من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة).

نون - مكافحة العنف الجنسي

- التوصيات: 119-192، 119-196، 119-197، 119-198، 119-199، 119-204، 119-205، 119-206، 119-207، 119-208، 119-209، 119-210، 119-211، 119-212، 119-213، 119-214
- 58- في عام 2020، حدّثت حكومة الجمهورية استراتيجيتها الوطنية لمحاربة العنف الجنساني (SNVBG) التي اعتُمدت في عام 2009.
- 59- وفي السياق نفسه، صدر المرسوم بقانون رقم 024/23 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2023 المعدّل والمكمل للمرسوم المؤرخ 6 آب/أغسطس 1959 المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية بخصوص الرسوم القضائية المجانية لضحايا العنف الجنساني. (الغاية 4 من الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، الغايات 1 و2 و4 و5 من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة).

سين - حقوق الطفل

- التوصيات: 119-40، 119-42، 119-43، 119-65، 119-75، 119-173، 119-175، 119-176، 119-177، 119-178، 119-233، 119-234، 119-235، 119-236، 119-237، 119-238، 119-239، 119-240، 119-241، 119-242، 119-243، 119-244، 119-245، 119-246، 119-247، 119-248، 119-249، 119-250، 119-251، 119-252، 119-253، 119-254، 119-265
- 60- فيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، اتخذت التدابير التالية:
- إصدار المرسوم رقم 26/22 المؤرخ 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022 المتعلق بتنظيم مجلس الطفولة القومي وعمله؛
 - تنظيم العديد من حملات التوعية لمنع زواج الأطفال.

- 61- واعتمدت خطة عمل تحظر تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، تلاها برنامج عمل لإعادة إدماج الأطفال المجندين.
- 62- وبموجب الأمر رقم CAB.MIN/MINES/01/2020/00122 المؤرخ 6 آذار/مارس 2020، أنشئت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالعمل في المناجم الحرفية (CISTEMA) لمراقبة عمل الأطفال في المناجم الحرفية.
- 63- واعتمد مشروع مدته 5 سنوات لدعم الرفاهية البديلة للأطفال والشباب المشاركين في توريد الكوبالت، الذي كانت مقاطعتا لوالابا وكاتانغا العليا أول المستفيدين منه. وفي شباط/فبراير 2022، غطت بعثة لتحديد المستفيدين من المشروع مواقع كاسولو وبوايا وفونغوروم.
- 64- وتراقب شرطة التعدين المناجم الحرفية لمكافحة تشغيل الأطفال في المناجم. (الغاية 3 من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 3 من الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 2 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

عين - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيات: 119-255؛ 119-256؛ 119-257؛ 119-258

- 65- فيما يتعلق بتنفيذ هذه التوصيات، تحيل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المعلومات المقدمة عن المستضعفين في الفقرات المذكورة أعلاه. (الغاية 2 من الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة).

فاء - حقوق الشعوب الأصلية من البيغمي

التوصيات: 119-77؛ 119-260؛ 119-261؛ 119-262؛ 119-263

- 66- أدى تنفيذ هذه التوصيات إلى اعتماد القانون رقم 030/23 المؤرخ 15 تموز/يوليه 2022 بشأن حماية حقوق الشعوب الأصلية من البيغمي وتعزيزها الذي صدر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.
- 67- وقد اعتمد برنامج وطني لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية من البيغمي بميزانية قدرها 3 000 000 000 فرنك كونغولي، أي ما يعادل 1 183 198,5 دولاراً أمريكياً. (الغاية 2 من الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة).

صاد - مكافحة انعدام الجنسية

التوصيات: 119-266؛ 119-267

- 68- في إطار مكافحة انعدام الجنسية، أنشئت لجنة وطنية لمنع انعدام الجنسية ومكافحته في عام 2019 داخل وزارة العدل وحافظ الأختام، ولجنة وطنية لمنع انعدام الجنسية ومكافحته؛ وسيعقب ذلك اعتماد خطة عمل وطنية لمكافحة انعدام الجنسية في تشرين الأول/أكتوبر 2021. (الغاية 2 من الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة).

- 81- وتواصل حكومة الجمهورية جهودها للقضاء على جميع الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 82- وفي السياق نفسه، أوصى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2023 بانسحاب حركة 23 مارس المدعومة من رواندا من المناطق المحتلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 83- وتواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل مع شركائها المحليين والدوليين على تحقيق سلام دائم. (الغايتان 1 و3 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

تاء - الالتزام بالمبادئ الطوعية

التوصية: 119-2

- 84- في عام 2020، أنشأت جمهورية الكونغو الديمقراطية هيئة متابعة احترام حقوق الإنسان والأمن في الصناعات الاستخراجية (RSDH).
- 85- وفي 3 آب/أغسطس 2020، أصدرت جمهورية الكونغو الديمقراطية مرسوماً يحدد إجراءات تنفيذ مبادرة المبادئ الطوعية بشأن الأمن واحترام حقوق الإنسان في الصناعات الاستخراجية.
- 86- وفي 25 أيار/مايو 2023، انضمت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مبادرة المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان وأصبحت عضواً ملتزماً بها.
- 87- ومن المقرر تعيين لجنة مكلفة بوضع خطة عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان قريباً. (الغاية 7 من الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة).

خامساً - التقدم المحرز وأفضل الممارسات والصعوبات والقيود التي تعترض تنفيذ بعض التوصيات التي حظيت بالتأييد، والتطورات في حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف - التقدم المحرز وأفضل الممارسات

- 88- منذ جولة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة، بُذلت جهود دؤوبة لتحسين الإطار القانوني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية من البيغمي، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والإعلاميين، والأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- 89- وخلال الفترة نفسها، حُسِّن أيضاً الإطار التنظيمي والهيكلية لرعاية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما بإنشاء صناديق التعويض والجبر وغيرها من الخدمات والمؤسسات العامة.
- 90- وفيما يتعلق بأفضل الممارسات، يجدر بالإشارة التعاون الجيد بين الآليات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان (المكلفة بإعداد التقارير الوطنية وتقديمها)، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية، ولجنة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل التابعة للجمعية الوطنية، والمحاكم والهيئات القضائية (المدنية والعسكرية من خلال المجلس الأعلى للقضاء)، ومنظمات المجتمع المدني المواضيعية، في إطار تبادل المعلومات عن قضايا حقوق الإنسان.

باء - الصعوبات والقيود المرتبطة بتنفيذ بعض التوصيات التي حظيت بالتأييد

- 91- منذ جولة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة، واجهت جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض الصعوبات الملحوظة في تنفيذ بعض التوصيات التي حظيت بالتأييد، لا سيما عدم إمكانية الوصول إلى الإدارات الحكومية المختصة في المناطق التي تشهد نزاعاً وتقع تحت احتلال الجماعات المسلحة، وذلك بهدف تنفيذ السياسات الوطنية والخطط والبرامج الوطنية والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عموماً والحقوق الفتوية خصوصاً.
- 92- وقد أجبرت العديد من هذه الإدارات الحكومية على مغادرة المناطق التي تشهد نزاعات أو تقع تحت الاحتلال.

جيم - التطورات في حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- 93- على الرغم من النزاعات المسلحة التي لا تزال تعطل أولويات جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان، فإن حالة حقوق الإنسان قد تحسنت تحسناً ملحوظاً على الأقل منذ جولة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة، لا سيما من خلال السياسات والخطط والبرامج والاستراتيجيات وأولويات العمل التي نُفذت بالفعل أو التي هي في طور التنفيذ، وذلك بفضل الجهود المبذولة لتعبئة الأموال العامة ودعم بعض الشركاء التقنيين والماليين.

سادساً - الأولويات والمبادرات والتعهدات الوطنية التي نُفذت

ألف - الأولويات

- 94- منذ دورة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة، حددت جمهورية الكونغو الديمقراطية لنفسها عدداً من الأولويات في مجال حقوق الإنسان تجسدت في الإرادة والالتزام اللذين أبداهما فخامة رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، ورئيسة الوزراء، رئيسة الحكومة.
- 95- وتحقيقاً لهذه الغاية، تعهدت الحكومة بما يلي:
- توفير أكثر من 6 400 000 وظيفة بحلول عام 2028؛
 - ضمان سلامة السكان بكفاءة عالية؛
 - حماية القوة الشرائية للأسر المعيشية؛
 - الاستمرار في توفير رعاية الأمومة المجانية؛
 - تدريب المعلمين؛
 - تحقيق زيادة كبيرة في نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب؛
 - مواصلة كهربة المنازل في المناطق الريفية؛
 - زيادة القدرة التنافسية من خلال تجهيز المنتجات الزراعية والتعدينية الخام؛
 - الاستمرار في التنوع الاقتصادي؛

- ضمان الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال التغطية الصحية الشاملة والتعليم الابتدائي المجاني؛
- زيادة كفاءة الخدمات العامة من خلال تجديد موظفي الإدارة العامة وتدريبهم؛
- التركيز على ريادة الأعمال الشبابية تركيزاً خاصاً.

باء - المبادرات

- 96- في إطار المبادرات الإنمائية، يجدر بالإشارة بتنفيذ "البرنامج الإنمائي المحلي للأقاليم الـ 145"، بقرار من رئيس الجمهورية وبتمويل من القطاع العام وبدعم من الشركاء التقنيين والماليين، الذي يهدف إلى تحسين البيئة المعيشية لسكان الريف.
- 97- واستناداً إلى خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة 2019-2023 وبرنامج عمل الحكومة للفترة 2021-2023 والبرنامج الرئاسي المعجل لمكافحة الفقر وعدم المساواة، يتمحور هذا البرنامج حول المكونات الأربعة التالية:

- تمكين سكان المناطق الريفية من الاستفادة أكثر من البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية؛
- تعزيز تنمية الاقتصادات الريفية وسلاسل القيمة المحلية؛
- تدعيم قدرات إدارة التنمية المحلية؛
- تطوير نظام معلومات رصد جغرافية مرجعية قادرة على توفير معلومات عن التقدم المحرز في البرنامج.

جيم - الالتزامات الوطنية بتنفيذ التوصيات التي حظيت بالتأييد

- 98- في نهاية الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، التزمت جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنفيذ التوصيات من خلال ما يلي:
- إعداد كتيب لتجميع التوصيات حسب الموضوع؛
 - تعميم التوصيات من خلال وسائل الإعلام (الإذاعة والتلفزيون الوطنيان ومحطة الإذاعة المجتمعية).

سابعاً - التوقعات

- 99- نظراً للصعوبات التي واجهت تنفيذ بعض التوصيات التي حظيت بالتأييد، تطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية من المجتمع الدولي ما يلي:
- تقديم دعم كبير لاستعادة السلام الدائم في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعاً وتقع تحت احتلال جماعات مسلحة، بهدف استرداد سلطة الدولة؛
 - تقديم دعم متعدد الأوجه لتيسير تنفيذ السياسات والخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ثامناً - التوصيات التي أحيط بها علماً

100- يجدر بالتنكير أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، في نهاية الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، أحاطت علماً بتوصيات تتعلق أساساً بمسألة إلغاء عقوبة الإعدام والتوصية المتعلقة بحماية مجتمع الميم الموسع. وحتى الآن، لا يزال موقف جمهورية الكونغو الديمقراطية من هذه القضايا كما كان عليه في نهاية الحوار التفاعلي أمام مجلس حقوق الإنسان.
